

الوحدة رقم 27 البنك الدولي والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الغرض من الوحدة رقم 27

الغرض من هذه الوحدة هو إلقاء الضوء على النقاش والقضايا المتعلقة بالدور الذي يلعبه البنك فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية سواء فيما يتعلق بتعزيزها أو بتقويضها.

هذه الوحدة:

- تستعرض بعض قضايا حقوق الإنسان التي للبنك الدولي دور فاعل فيها؛
- تلخص السياسات الأساسية للبنك الدولي فيما يتعلق بحقوق الإنسان؛
- تشير إلى ما يحتاج دعاء حقوق الإنسان إلى معرفته عن البنك الدولي للتعامل مع تلك القضايا؛
- تقترح بعض المناهج التي يمكن إتباعها بهذا الخصوص؛
- تقدم قائمة بالمصادر ذات الصلة التي يمكن أن تفيد الدعاء في عملهم على هذا الصعيد.

ما أهمية البنك الدولي لدعاة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟

للبنك الدولي تأثير عظيم على حياة الملايين من الأفراد ومصادر رزقهم في العالم النامي. فبعض المشاريع التي يمولها قد أفسدت حياة المجتمعات الأصلية، وأجبرت ملايين من الفقراء على النزوح من ديارهم، وسببت تدميراً بيئياً واسع النطاق في الدول المقترضة من البنك، بما في ذلك إزالة الغابات وفقد التنوع الحيوي، وتلوث الماء والهواء، وتدمير المصايد السمكية، وتغيير طبيعة الأراضي الرطبة والنظم البيئية في أحواض الأنهار. وتتطلب البرامج التي يضعها البنك للإصلاح الهيكلي تخفيض إنفاق الدولة، وحل بعض أجهزتها، وتخفيض قيمة العملة، وخصخصة المشروعات المملوكة للدولة، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى إفقار الملايين من الأفراد. وتؤثر السياسة الاقتصادية للبنك وقروضه المقدمة للإصلاح القطاعي تأثيراً كبيراً على مضمون التشريعات في الدول المقترضة. ويمكن القول بأن تأثير البنك الدولي على الموازنات والعمليات الحكومية يفوق تأثير الأجهزة التشريعية. وفي نفس الوقت، فإن معظم قروض البنك واستراتيجياته لتقديم المعونات للدول توضع وتقرر بدون مشاركة المواطنين في الدول المقترضة وإطلاعهم عليها.

ويعد البنك الدولي أساساً أداة لتنفيذ أجندة السياسات الاقتصادية لمجموعة الدول السبع الكبرى؛ ومن هنا فإن دوره يتجاوز مجرد دور البنك العادي أو مؤسسات التنمية، فهو في الواقع مهندس السياسات الاقتصادية، ومعبر للشركات عبر الوطنية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص، وله دور محوري في تحديد الاستثمارات والتنمية المؤسسية والسياسات العامة في الدول النامية. ومن خلال القروض والضمانات، والأهم من ذلك من خلال التوجيهات الخاصة بالسياسات الاقتصادية الكلية، ويعد البنك

الدولي أكثر مؤسسات التنمية نفوذاً في العالم. وتتضمن مجموعة البنك الدولي: البنك الدولي للتعمية والتنمية، ووكالة التنمية الدولية، ومؤسسة التمويل الدولية، ووكالة ضمان الاستثمار المتعددة الأطراف.

ويقدم البنك الدولي قروضاً سنوية تتراوح بين 20 و28 مليار دولار للدول النامية. وتؤدي هذه الأموال بدورها إلى حفز بنوك التنمية الأخرى متعددة الأطراف ووكالات المعونات الثنائية والقطاع الخاص على تقديم مزيد من المليارات. ويقدم البنك قروضه للقطاعات المنتجة مثل الزراعة والمصايد والتعدين، ولمشروعات البنية الأساسية مثل الطرق والسدود والأشغال المائية والصرف الصحي ومحطات الطاقة، وللتنمية البشرية مثل التعليم والصحة والتغذية والسكان. وتخصص نسبة 40% تقريباً من قروض البنك الدولي حالياً لبرامج التكيف الهيكلي والإصلاح القطاعي في الدول المقترضة، بما في ذلك القروض الضخمة التي خصصت في عامي 1997 و1998 لانتشال الاقتصاديات المتعثرة في إندونيسيا وكوريا وتاييلاند وروسيا والبرازيل والأرجنتين.

وفي عام 1998 أقرض البنك الدولي حوالي 8.5 مليار دولار للدول المقترضة من أجل مشروعات القطاعات الاجتماعية، مثل الصحة والتغذية والسكان والتعليم والحماية الاجتماعية، أي ما يصل إلى حوالي 30% من إجمالي قروض البنك (28.6 مليار دولار). ويمكن تعريف الإقراض من أجل "الحماية الاجتماعية" بأنه مجموعة تدابير تتخذ لمعالجة الآثار الاجتماعية السلبية للإصلاح الهيكلي. وتتضمن هذه التدابير على سبيل المثال العمل على الحد من البطالة وإصلاح المعاشات وتمويل الاستثمارات الاجتماعية وسياسات الإصلاح في سوق العمل وما إلى ذلك. وقد ارتفع الإقراض في مجال القطاع الاجتماعي على مدى عدة سنوات مضت، ومن أسباب ذلك الآثار السلبية للإصلاح الهيكلي والنقد واسع النطاق الذي وجه إلى برامج التكيف الهيكلي التي وضعها البنك.

وفي نفس الوقت فإن برامج التكيف الهيكلي تعد مسؤولة عن تقليص إنفاق الدولة وتقويض قدرتها على تمويل وإدارة المشروعات الاجتماعية، مما يعطي البنك نفوذاً أكبر في صياغة السياسات الاجتماعية من خلال القروض المقدمة للقطاع الاجتماعي (انظر المزيد من المناقشة فيما يلي).

نشأة البنك وهيكله

أنشئ البنك الدولي مع نهاية الحرب العالمية الثانية، كبنك متعدد الأطراف للتنمية بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية في الدول النامية في شتى أنحاء العالم. ونظراً لأن إنشاء البنك كان موازياً لإنشاء الأمم



المتحدة وصندوق النقد الدولي، فإنه من الناحية الرسمية يعد جزءاً من منظومة الأمم المتحدة بصفته وكالة متخصصة. ولكن بينما يعتبر البنك وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة، فليس عليه أي التزام بإتباع اتفاقيات الأمم المتحدة أو قراراتها. ويرى البنك أن لديه "السلطة التقديرية" لأن يأخذ اتفاقيات الأمم المتحدة بعين الاعتبار.

والبنك الدولي هو مؤسسة عامة تملكها دوله الأعضاء البالغ مجموعها 181 دولة. ولكنه على العكس من الأمم المتحدة، لا يتبع نظام "صوت واحد للدولة الواحدة"، بل يتبع نظام يقوم على مبدأ "صوت لكل دولار". وينقسم البنك أساساً إلى قسمين، الأول يتألف من الدول المانحة التي تملك معاً 62% من أسهم الأصوات فيه، والثاني من الدول المقترضة التي تملك معاً 38% من أسهم الأصوات. ويضم القسم الأول حالياً 26 دولة، والقسم الثاني 155 دولة.

البنك الدولي وحقوق الإنسان

ظل البنك الدولي على مدى معظم تاريخه، الذي يمتد أكثر من خمسين عاماً، يرى أن له صلاحيات محدودة تقصر دوره على الأنشطة الاقتصادية الخالصة؛ مستنداً في ذلك على ما ورد في الاتفاقية التي أنشئها بموجبها من أنه:

ليس للبنك الدولي ولا لمسؤوليه التدخل في الشؤون السياسية لأي دولة من الدول الأعضاء، ولا يجوز لهم أن يتأثروا في قراراتهم بالنهج السياسي للعضو المعني أو الأعضاء المعنيين. فالعوامل الاقتصادية وحدها هي ما يجب أخذه في الاعتبار في قراراتهم، ويجب موازنة هذه الاعتبارات بشكل محايد لتحقيق الأغراض المنصوص عليها في المادة الأولى.⁽¹⁾

وهكذا تجنب البنك على مدى تاريخه الاعتراف بالحقوق المدنية والسياسية أو تعزيزها، ولم يكن له سياسة فيما يتعلق بحقوق الإنسان. ولم يكن تطبيق مبدأ الصلاحيات المحدودة متسقاً على مدى السنين. فعلى سبيل المثال، في التسعينيات من القرن العشرين، قام البنك بحجب أو تخفيض القروض المقدمة لملاوي، وزائير، وكينيا، والصين في أعقاب ارتكاب سلطاتها لمذبحة ميدان تيانانمن - لأسباب سياسية تتعلق بقضايا إدارة الحكم (Governance) وحقوق الإنسان.

لكن البنك شهد بعض التغيير فما يتعلق بنظرته إلى نفسه في علاقته بحقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، نجد أن الرسالة الأساسية المتضمنة في مطبوعة صدرت عن البنك احتقلاً بالذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان تقر بأن التنمية حق من حقوق الإنسان، حيث تقول:

إن البنك الدولي يعتقد أن خلق الظروف اللازمة لإعمال حقوق الإنسان دور محوري للتنمية لا يمكن اختزاله. والبنك يساعد الشعوب في كل أنحاء العالم على بناء حياة قوامها الأمل ووضوح الهدف، وذلك بأن يضع كرامة كل إنسان، وخصوصاً أفقر الأفراد، في صميم النهج الذي يتبناه إزاء التنمية.⁽²⁾

وقد يعتقد النشطاء الذين ظلوا يرصدون أعمال البنك لسنوات طويلة أن هذه الرسالة مفيدة في مجال العلاقات العامة ولكن ليس لها أي تأثير على الصعيد العملي، غير أن تدوين تلك الكلمات على الورق في حد ذاته ينم عن تغيير في نظرة البنك. والواضح أن لغة البنك وإجراءاته تتطور الآن في اتجاه يبتعد عن النهج الاقتصادي الخالص والتكنوقراطي المجرد، نحو منظور أدق يعترف بدور الديمقراطية وحقوق الإنسان في ضمان التنمية الاقتصادية. وقد أصبحت قضية إدارة الحكم على وجه الخصوص ذات أولوية كبرى للبنك في السنوات الأخيرة. وإذا كان الحافز الذي يحرك البنك هو تأثير أسلوب إدارة الحكم على

الأداء الاقتصادي للدول وفعالية المعونات، فإنه شيئاً فشيئاً بدأ يفسح المجال للاعتبارات المتعلقة بحقوق الإنسان.

البنك والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

يؤكد البنك أن مساهمته في مجال حقوق الإنسان تقتصر تماماً على إطار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وحيث أن رسالة البنك هي "مساعدة الدول المقترضة على تقليل الفقر وتحسين ظروف المعيشة"⁽³⁾، وحيث أنه يقرض القطاعات الاجتماعية، فإنه يعتقد أن "أفضل إسهاماته في مجال التنمية... تتحقق بمواصلة التركيز على الجهود الهامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية"⁽⁴⁾ وفي هذا الإطار، فإن الوسيلة الأساسية التي يقدم بها البنك مساهمته في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي إقراض القطاعات الاجتماعية، وإدراج استراتيجيات خفض الفقر في الإقراض الموجه للإصلاح الهيكلي.

قمع حقوق العمال في إطار الإصلاح الهيكلي

إن مراجعة ما تضمنته برامج التكيف الهيكلي من سياسات تتعلق بظروف العمل يكشف لنا عن دور البنك الدولي في تقويض الديمقراطية وحقوق الإنسان. فقد ذكرت مقالة نشرتها صحيفة "لوس أنجيليس تايمز" في أغسطس/آب 1998، أن البنك قام بتدريب "المسؤولين الإندونيسيين "العزل" أنفسهم عن الضغوط الناجمة عن وجود تعددية نقابية و لقمع النقابات المستقلة". وتشير المقالة إلى دراسة مرموقة للبنك، ملحة إلى أن "إحدى المزايا الأساسية المستمدة من قمع النقابات... هي إطلاق العنان للبيروقراطيات الحكومية لتنفيذ تدابير التقشف الاقتصادي وفرض التكيف الهيكلي عنوة بما يفتح الباب للاستثمار الخاص"⁽⁵⁾ وتقول هذه الدراسة المعنونة "معجزة شرق آسيا" إن "الحكومات في اليابان، وكوريا، وسنغافورة، وتايوان، والصين، وبدرجة أقل ماليزيا قامت بإعادة هيكلة القطاع العمالي لقمع الأنشطة الراديكالية في محاولة لضمان الاستقرار السياسي، فألغت النقابات المهنية وحثت على إنشاء نقابات للشركات والمشروعات"

برامج التكيف الهيكلي والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

منذ السبعينيات من القرن العشرين وبرامج التكيف الهيكلي تمثل حوالي 25% من إجمالي قروض البنك. ومن المجالات الهامة التي يمكن أن يركز عليها الدعاة تأثير هذه البرامج على التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن هنا تتضح ضرورة فهم برامج الإصلاح الهيكلي.

وعندما تواجه دولة من الدول كساداً اقتصادياً خطيراً وديوناً خارجية تعجز عن التعامل معها لا يصبح أمام الحكومة خيار إلا أن تتجه إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية لتقديم للدولة قروضاً سريعة الصرف. لكن هذه المؤسسات تحتاج إلى ضمانات تثبت أن هذه الدولة (1) لديها القدرة على السداد؛ (2) وأنها ستتخذ الخطوات الضرورية لضمان إنقاذ ميزانيتها على المدى القصير. وتنتزع هذه الضمانات من الحكومات من خلال برامج مفروضة عليها تعرف ببرامج تحقيق الاستقرار والإصلاح الهيكلي. وتتضمن الأنشطة الواردة في هذه البرامج تقليل حجم وهيكل الإنفاق الحكومي، وخصخصة الصناعات المملوكة للدولة، وتقليل سيطرة الحكومة على القطاع العام، وإعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية للامتثال لقواعد تحرير التجارة وغير ذلك من المحددات المماثلة.

وتكاد عملية التفاوض على برامج التكيف الهيكلي أن تقتصر على البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ووزارات المالية بدون مشاركة المجتمع المدني، وفي أغلب الأحوال لا تتاح للعامة معلومات عن قروض الإصلاح الهيكلي.

وإذا كان الغرض الأساسي من برامج تحقيق الاستقرار والتكيف الهيكلي هو تحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، فقد أدت هذه البرامج مع الأسف إلى آثار ضارة خصوصاً على المدى القصير. ويبين الجدول التالي كيف تؤثر برامج التكيف الهيكلي على قطاعي الصحة والتعليم.

الهدف الاقتصادي	الإجراء	الآثار على قطاعي الصحة والتعليم
موازنة الميزانية	تخفيض الميزانية، وتخفيض/إلغاء الدعم	قد يتعرض الإنفاق على القطاع الاجتماعي بما في ذلك الإنفاق على الصحة والتعليم للتخفيض أو لتقليل الدعم المخصص له. تفقد الشرائح محدودة الدخل فرصة الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية بأسعار مناسبة.
تنشيط الصادرات	تخفيض قيمة العملة المحلية	قد ترتفع أسعار السلع المستوردة والسلع المنتجة محلياً بمكونات مستوردة إلى عنان السماء. وتصبح الخدمات الصحية والتعليمية غير متاحة بأسعار مناسبة للكثيرين.
منع تسرب رأس المال	رفع أسعار الفائدة	لا تستطيع المؤسسات التعليمية والصحية القيام باستثمارات تقتضي السداد بفوائد. ويؤثر هذا النقص في الاستثمار على المدى القصير على مستوى جودة الخدمات وتوافرها.
لامركزية المسؤولية المالية	خفض/إلغاء سيطرة الحكومة المركزية على القطاعات المالية	تضطر الحكومات المحلية إلى توليد مواردها من تلقاء نفسها في الوقت الذي لا توجد لدى الكثير منها إلا قدرة محدودة على ذلك. وكثيراً ما تضطر الحكومات المحلية إلى خفض الإنفاق بما في ذلك الإنفاق على الصحة والتعليم. وكثير من الحكومات المحلية ليس لها سوى قدرة/خبرة محدودة في إدارة القطاعات، بما في ذلك قطاعا التعليم والصحة.

ونظراً للنقد الموجه على نطاق واسع إلى تأثير برامج التكيف الهيكلي على الفئات الأشد ضعفاً في الدول المقترضة، فقد بدأ البنك الدولي في إدراج خفض الفقر كأحد أهداف عمليات الإقراض للتكيف الهيكلي. لكن الدولة التي تعاني من الكساد الاقتصادي ومن المشاكل في ميزان المدفوعات عادة ما تكون في حال يرثى له، وكثيراً ما تتدهور قدرة حكومتها وشرعيتها السياسية، وقد تواجه هذه الدولة أيضاً ألواناً خطيرة من الفساد والمشاكل البيروقراطية، وهذا ما قد يجعل أي برنامج للتدخل غير ذي جدوى.

وحالياً لا توجد لدى الحكومات ولا صندوق النقد الدولي ولا البنك الدولي ولا بنوك التنمية الإقليمية معلومات دقيقة عن المضارين أو مكانهم أو عددهم أو كيفية تأثرهم ببرامج الإصلاح الهيكلي. وبدون هذا البيانات الأساسية يصبح من الصعوبة بمكان القيام بأي جهود للتدخل بصورة فعالة. وقد شرع البنك في دراسة آثار برامج التكيف الهيكلي في إطار للتعاون بين البنك والحكومات والمنظمات غير الحكومية فيما سمي "مبادرة مراجعة سياسات التكيف الهيكلي" لدراسة آثار هذه السياسات على من لم يستفيدوا منها. لكن البنك لم يستخدم هذه المبادرة كأداة لإعادة النظر في النهج الذي يتبناه تجاه الإصلاح الاقتصادي. كما

أن البنك لا يعترف بالعلاقة بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وارتفاع نسبة الفقر في إطار برامج التكيف الهيكلي. ومن ثم فإن "الإقراض الموجه للإصلاح الاقتصادي ليس هو ما يجب أن يثير القلق بشأن حقوق الإنسان، وإنما كيفية تطبيق هذه البرامج، والتدابير التي تتخذ لضمان عدم إهمال احتياجات الفقراء".⁽⁶⁾

دعم البنك الدولي لمشروعات تعدين الفحم والطاقة الحرارية في الهند

في عام 1993 وافق البنك على قرض قدره 400 مليون دولار للمؤسسة الوطنية للطاقة الحرارية بالهند بهدف تطوير مشروعات تعدين الفحم والطاقة الحرارية في منطقة سينجراولي الواقعة على الحدود بين ولايتي أوتار براديش وماديا براديش في الهند. وقد نجم عن هذه المشروعات تلوث بيئي وأثار اجتماعية وصحية واسعة النطاق ونزوح السكان المحليين الفقراء والقبليين، وهو ما وثقته المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية والعالمية. ومما خلصت إليه هذه المنظمات عدم كفاية ما اتخذ من إجراءات بخصوص إعادة توطين المضارين من المشروعات وإعادة تأهيلهم، كما كشفت عما جرى من فقد المحاصيل والغابات والمراعي، وارتفاع معدل الفقر بين الأسر التي نقلت من مكانها الأصلي. وفي عام 1997 رفع أحد الدعاة المحليين شكوى إلى فريق التفتيش المستقل التابع للبنك نيابة عن المضارين من المشروع دون الكشف عن هويتهم لأنهم كانوا يخشون التعرض للانتقام من سلطات المشروع إذا تبينت صلتهم بالشكوى. ولكن حتى بعد رفع الشكوى استمرت انتهاكات حقوق الإنسان، مثل التعدي على سلامة الجسد والإخلاء بالإكراه من المساكن وتدمير المزارع والمنازل باستخدام المعدات الثقيلة. وفي مارس/أذار 1998، حضر مندوبون عن منظمة "مراقبة حقوق الإنسان" - التي يقع مقرها الرئيسي في نيويورك - إلى المنطقة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، فوجدوا دلائل واضحة على أن "السلطات المدنية ومسؤولي المؤسسة الوطنية للطاقة الحرارية، الذين كثيراً ما يعملون معاً، ضالعين في نمط واضح من انتهاكات حقوق الإنسان".

المشروعات الممولة من قبل البنك الدولي والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

كما أشرنا فيما تقدم، فإن البنك يقدم أيضاً التمويل للمشروعات في القطاعات الإنتاجية (الزراعة ومصايد الأسماك والتعدين، الخ)، ومشروعات البنية الأساسية (الطرق والسدود والأشغال المائية والصرف الصحي ومحطات الطاقة، الخ)، والتنمية البشرية (التعليم والصحة والتغذية والسكان، الخ). وهذه المشروعات نفسها يمكن أن يكون لها آثار سلبية على التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وهناك سياستان للبنك الدولي تقران بحماية حقوق الإنسان، وقد جرى اعتمادهما نظراً لما شهدته مشروعات سابقة مولها البنك من انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، وهما:

- التوجيه التنفيذي 4.20 الخاص بالسكان الأصليين؛
- السياسة التنفيذية 4.30 الخاصة بإعادة التوطين قسراً.

التوجيه التنفيذي 4.20 الخاص بالسكان الأصليين: الغرض من هذا التوجيه هو ضمان استعادة السكان الأصليين من مشروعات التنمية الممولة من البنك، وتجنب أو تخفيف الآثار التي قد تضر بهم. وينص هذا التوجيه على ما يلي:

يتمثل الهدف العام للبنك تجاه السكان الأصليين وجميع السكان في الدول الأعضاء به في ضمان أن تعزز عملية التنمية الاحترام الكامل لكرامتهم وحقوقهم الإنسانية وسماتهم الثقافية المميزة.

سد بانج في شيلي والسكان الأصليون

قدمت مؤسسة التمويل الدولية، وهي الجهاز التابع للبنك الدولي المختص بإقراض القطاع الخاص، قرصاً قدره 150 مليون دولار لشركة "إنديسا"، وهي شركة شيلية خاصة وذلك لبناء سد بانج (بيوبيو) لتوليد الطاقة الكهرومائية على نهر بيوبيو. ولكن المؤسسة في مرحلة الإعداد لمشروع سد بانج لم تدرس بصورة كاملة أثاره البيئية والاجتماعية. فاحتج الأهالي المضارون والمنظمات غير الحكومية بأن السد سيدمر مساحات واسعة من الغابات، ويهدد ثقافة هنود البيهونشي وأرزاقهم. وأكدوا أن المؤسسة انتهكت الحق في حرية الحصول على المعلومات والمشاركة وإعادة التوطين وسياسات البنك المتعلقة بالسكان الأصليين. كما تم إنشاء مؤسسة جديدة مولتها الشركة من قرض مؤسسة التمويل الدولية لضمان توجيه فوائد المشروع إلى البيهونشي، لكن هؤلاء السكان الأصليين حرموا بصفة منتظمة من الإطلاع على معلومات التأسيس ولم يستفيدوا من تأسيس هذه المؤسسة الجديدة. فرفعت المنظمات البيئية الشيلية والأهالي المضارون شكوى إلى فريق التفتيش التابع للبنك، والذي ليس له أية سلطة على مؤسسة التمويل الدولية؛ فقام مدير البنك الدولي جيمس وولفنسون بإرسال جاي هير محققاً مستقلاً لبحث المزاعم الواردة في الشكوى. لكن التقرير الذي وضعه هير، والذي انتقد فيه دور البنك الدولي، حذر تداوله من جانب البنك. وبعد ذلك بفترة، قدمت شكوى أخرى بخصوص انتهاكات حقوق الإنسان إلى لجنة حقوق الإنسان بالاتحاد الأنثروبولوجي الأمريكي.

ولتحقيق هذا الهدف يطالب هذا التوجيه التنفيذي بإطلاع الأهالي على تفاصيل عملية التنمية وإشراكهم فيها. ويجري في الوقت الحالي مراجعة التوجيه التنفيذي 4.20 بالتشاور مع منظمات السكان الأصليين والمنظمات الحكومية في شتى أنحاء العالم. وسيظل هذا التوجيه بصورته الحالية سارياً حتى الانتهاء من مراجعته.

وجدير بالذكر أن التوجيه الخاص بالسكان الأصليين لا يتم تطبيقه بصورة وافية في مشروعات البنك. ومن الممكن أن نجد نماذج محددة لعدم الامتثال لهذا التوجيه في عدد من الشكاوى المقدمة إلى فريق التفتيش المستقل التابع للبنك. وقد قدمت إلى هذا الفريق 13 شكوى حتى اليوم، منها خمس شكاوى استندت إلى وقوع انتهاكات للتوجيه الخاص بالسكان الأصليين كمبرر لتقديم الشكوى. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا التوجيه غير مطبق في قروض الإصلاح القطاعي أو غيرها من قروض البنك المقدمة لأغراض أخرى غير تمويل المشروعات، حتى ولو كان للإصلاح القطاعي آثار سلبية على السكان الأصليين خصوصاً في مجالي الزراعة والطاقة.

السياسة التنفيذية 4.30 الخاصة بإعادة التوطين قسراً: يضطر ملايين الأفراد في الدول المقترضة من البنك الدولي إلى النزوح من ديارهم قسراً بسبب المشروعات الممولة من البنك. وينجم النزوح عن بناء السدود الكهرومائية الضخمة وتطوير الأحياء الفقيرة في المدن ومشروعات المياه والصرف الصحي وتطوير مشروعات الطاقة التي تعمل بالفحم وما إلى ذلك. والهدف من سياسة إعادة التوطين الطوعي هو ضمان حصول النازحين بسبب مشروعات التنمية "على منافع منها". لكن الاعتبار الأساسي هنا هو "ضرورة تجنب إعادة التوطين القسري أو تقليبه إلى أقل حد متى كان ذلك ممكناً". فإن لم يكن هناك بد من إعادة التوطين، فإن هذه السياسة تطالب بتقديم تعويض كامل ومساعدات كاملة للنازحين بهدف "استعادة أو تحسين ما كانوا يتمتعون به من مستويات المعيشة وقدرة على الكسب ومستويات الإنتاج".

وإذا كان القصد من وراء هذه السياسة هو حماية الحقوق، فإن أكثر انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بمشروعات البنك تظهر في المشروعات التي تنطوي على إعادة التوطين القسري. وتوثق دراسات الحالة

سدود نارمادا في الهند

في عام 1985 وافق البنك الدولي على تقديم قرض قدره 450 مليون دولار لبناء مجموعة من السدود على نهر نارمادا لتوليد الطاقة الكهرومائية وتوفير مياه الري والشرب. وهذا المشروع المعروف باسم ساردار ساروفار كان من شأنه إجلاء أكثر من مائة ألف من السكان قسراً، والإضرار بمائة وأربعين ألفاً آخرين بسبب تشييد القنوات. وقد أدت أعمال التشييد في الثمانينيات إلى انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان "للمطرودين"، الأمر الذي دعا إلى أول مراجعة مستقلة على الإطلاق للمشروعات الممولة من البنك لأسباب متعلقة بتأثيرها على حقوق الإنسان والبيئة.

الخارجية والتقييمات الداخلية التي يجريها البنك كيف أن سياسة البنك لا تنفذ في أحوال كثيرة رغم سلامتها. وقد لاحظ تقرير داخلي للبنك صدر عام 1994 ما يلي:

إن إمكانية انتهاك حقوق فرد أو جماعة في إطار القانون المحلي والدولي يجعل من إعادة التوطين القسري أمراً يختلف عن أي نشاط آخر من أنشطة المشروعات. فالقيام بإعادة التوطين على نحو يحترم حقوق المضارين ليس مجرد امتثال للقانون، ولكنه مسألة ممارسة تنمية سليمة. وهذا لا يتطلب الأطر القانونية الكافية فحسب، وإنما يستوجب أيضاً تغييراً في العقلية نحو الاعتراف باستحقاقات الأفراد الذين يعاد توطينهم وحقوقهم واحتياجاتهم وهوياتهم الثقافية⁽⁷⁾.

كما أشارت سبع من الحالات الثلاث عشرة التي رفعت بخصوصها شكاوى إلى فريق التفتيش التابع للبنك الدولي إلى انتهاكات لسياسته المتعلقة بإعادة التوطين تم توثيقها في العديد من دراسات الحالة التي أجرتها المنظمات غير الحكومية وإدارة تقييم العمليات بالبنك الدولي.

وللبنك "سياسات وقائية" أخرى ترمي إلى حماية البيئة والسكان المستضعفين من الآثار السلبية للعمليات الممولة من البنك. وقد

تكون توجيهات البنك وسياساته بهذا الخصوص مفيدة لدعاة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن بينها التوجيه التنفيذي 4.01 المتعلق بتقييم الآثار البيئية للمشروعات التي يمولها البنك، والتوجيه التنفيذي 4.04 المتعلق بالموائل الطبيعية، والسياسة التنفيذية 4.36 المتعلقة بالغابات، والسياسة التنفيذية 4.09 المتعلقة بمكافحة الآفات، وما سبق الإشارة إليه بخصوص السياسة التنفيذية 4.12 المتعلقة بإعادة التوطين قسراً، ومذكرة السياسة التنفيذية 11.03 المتعلقة بالممتلكات الثقافية، والسياسة التنفيذية 7.50 المتعلقة بالمشروعات الواقعة على الممرات المائية الدولية، وأيضاً السياسة التنفيذية 7.06 المتعلقة بالمشروعات الواقعة في المناطق المتنازع عليها.



وهناك سياسات أخرى للبنك قد تكون مهمة لدعاة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولكنها لا تتدرج تحت فئات الحماية المذكورة عالياً، ومنها السياسة التنفيذية 4.15 والتي تتناول قضايا الحد من الفقر، والسياسة التنفيذية 4.20 والتي تتناول الأبعاد المتعلقة بنوع الجنس (ذكر/أنثى) في التنمية، والسياسة التنفيذية 8.60 المتعلقة بالإقراض من أجل الإصلاح، والتوجيه التنفيذي 13.05 المتعلق بالرقابة على المشروعات، ومؤشرات الممارسة الجيدة 14.70 المتعلقة بإشراك المنظمات غير الحكومية في الأنشطة التي يدعمها البنك، والإجراء 17.55 المتعلق بفريق التفتيش المستقل. ويمكن الإطلاع على تلك كافة سياسات البنك ونظمه عبر موقعه على شبكة الإنترنت، كما يمكن طلبها من مركز المعلومات الخاص به (راجع مركز معلومات البنك الدولي الوارد الإشارة إليه في قسم المصادر في نهاية الجزء الأول من الدليل الذي بين أيدينا، للإطلاع على نقد لكيفية تطبيق السياسات في مشروعات البنك، ولمزيد من المعلومات عما يمكن عمله في حالة عدم الامتثال للسياسات).

سياسات البنك وإجراءاته الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان⁽⁸⁾

الكشف عن المعلومات

منذ عام 1994، والبنك الدولي يتبع سياسة تسمح بالكشف عن بعض وثائقه. وقد تم وضع سياسة البنك الدولي بشأن الكشف عن المعلومات نتيجة لضغوط دولية مكثفة من جانب المنظمات غير الحكومية وكبار أعضاء الكونجرس الأمريكي خلال ثمانينيات وأوائل تسعينيات القرن الماضي، الذين كانوا يطالبون بمزيد من الشفافية والمحاسبة في البنك الدولي. وتتص هذه السياسة على ما يلي:

يعترف البنك بالأهمية الجوهرية للمساءلة والشفافية في عملية التنمية، ويؤيدها. وبناء على ذلك، فإن سياسة البنك تقوم على المكاشفة بشأن أنشطته، والترحيب بالفرص الممكنة لتوضيح أنشطته لأكبر عدد ممكن من المتلقين، والعمل على إتاحة هذه الفرص.

وتتيح هذه السياسة الإطلاع على عدد من وثائق البنك الدولي، وقد أدت إلى إنشاء موقع على الإنترنت ساعد على تحسين عملية توزيع معلومات البنك الدولي إلى الجمهور. لكن تنفيذ هذه السياسة ما زال أمراً إشكالياً لأن المواطنين في الدول المقترضة من البنك يجدون صعوبة دائماً في الحصول على الوثائق المعلنة من مقر البنك في هذه الدول. كما أن هذه السياسة في حد ذاتها ضعيفة، لأن وثائق المشروعات التي تصف قروض البنك، مثلاً، والتي يطلق عليها اسم دراسات الجدوى المتعلقة بالمشروع، ليست متاحة للإطلاع عليها بعد الموافقة على القرض، مما يصعب على المنظمات غير الحكومية والمضارين من المشروعات فهم هذه المشروعات أو المشاركة في تنفيذها مشاركة فعالة. كما أن معظم وثائق البنك أعدت بالإنجليزية ولا تترجم تلقائياً إلى لغة الدولة المقترضة، بما في ذلك وثائق المشروعات المتعلقة بالدولة وسياسات العمليات التي يقوم بها البنك. ولذا فمن شبه المستحيل أن يتمكن الغالبية العظمى من المواطنين بل ومعظم المسؤولين الحكوميين من الإطلاع على المعلومات الصادرة عن البنك.

إدارة الحكم

في عام 1992 نشر البنك الدولي أول تقرير له عن موضوع "الحكم" الذي عرفه بأنه "طريقة ممارسة السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة من أجل التنمية". واعترف هذا التقرير المعنون "إدارة الحكم والتنمية" بالحاجة إلى المساءلة والشفافية وإلى وجود إطار قانوني قوي في إدارة القطاع العام. وكان التقرير يستهدف المساهمة في الحوار المتزايد داخل وكالات المعونة والتنمية، والذي تمخض عن النقد العام الموجه إلى المعونات التي تدعم النظم الفاسدة وغير الديمقراطية.

وإذا كان البنك لا يدرج "إدارة الحكم" ضمن قطاعات الإقراض القائمة بذاتها (مثل الزراعة والتعليم) فقد حاول أن يلعب دوراً في هذا المجال عن طريق إدراج المناهج التالية في برنامج الإقراض الذي يسيّر عليه: (1) إدارة القطاع العام؛ (2) المساءلة؛ (3) الشفافية والمعلومات؛ (4) الإطار القانوني؛ (5) الحوار حول السياسات؛ (6) المناهج القائمة على المشاركة؛ (7) الإنفاق العسكري؛ (8) حقوق الإنسان (في مقابل الحد من الفقر وشبكات الضمان الاجتماعي)؛ (9) الإجراءات الداخلية (بما في ذلك طرح قضايا إدارة الحكم في إطار استراتيجية المساعدات القطرية).

وفي الدورة الثانية عشر الخاصة بتجديد التمويل لوكالة التنمية الدولية، التي تعمل "كنافذة للقروض الميسرة" التي يقدمها البنك، أعلن البنك أن "إدارة الحكم" ستمثل أحد مجالات أربعة لها الأولوية في القروض المقدمة من البنك خلال الدورة الثانية عشر للوكالة. واتفق نواب الوكالة على أن التنمية الاقتصادية يعوقها سوء إدارة الموارد والفساد، واقترحوا أن يستغل البنك نفوذه الإقراضي لضمان إحداث تغيير في السياسات من جانب الحكومات. ويُعرف هذا الاتفاق "الحكم الرشيد" بأنه يعني (1) وجود مؤسسات عامة تتسم بالكفاءة وتخضع للمساءلة؛ (2) شفافية السياسات والممارسات الاقتصادية والاجتماعية؛ (3) وجود أطر قانونية مستقرة ومنتظمة؛ (4) مشاركة المضارين والمجتمع المدني. كما عرض اتفاق وكالة التنمية الدولية لمعايير جديدة لإدارة الحكم وتقييم أداء الدولة بهذا الخصوص، وهو ما يؤثر في آخر الأمر على مستويات الإقراض. فعلى سبيل المثال، يوصي الاتفاق "بضرورة تخفيض الإقراض للدول التي تتسم مستويات المشاركة وإدارة الحكم فيها بالضعف، أو منعه تماماً في حالة الضرورة".

وإذا كانت قضايا الحكم تأخذ دوراً متزايداً باطراد في قرارات البنك المتعلقة بالإقراض، فإن مدى إسهام أنشطة البنك في التنمية المستدامة المنصفة ما زال محل الشكوك. ففيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مثلاً ربما تكون القواعد المتعلقة بإدارة الحكم أقل فائدة للمواطنين منها للقطاع الخاص. وكما يشير ديفيد جيليز، فإن هذه القواعد "تهدف أساساً إلى إصلاح وتعزيز القدرات الإدارية للدولة من أجل "الإدارة السليمة للتنمية"، وإلى تهيئة "ظروف تمكن من إيجاد" اقتصاد سوق نشط ينتعش فيه القطاع الخاص".⁽⁹⁾ وخلص جيليز إلى أن الأولويات الخاصة بإدارة الحكم أدت إلى توسيع مدى الاشتراطات التي قد يطبقها البنك". ويلاحظ أن قروض التكيف الهيكلي تؤدي في أحوال كثيرة إلى إضعاف قدرة الدولة على تنفيذ أنشطة التنمية الاقتصادية وإدارتها.

الوصول إلى المعلومات والمشاركة

خط أنابيب تشاد - الكامبيرون

للبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية دور في تدبير القروض اللازمة لمد خط أنابيب بطول 600 ميل من حقول نفط دوبا الواقعة في جنوبي تشاد إلى ميناء على المحيط الأطلسي مروراً بالكامبيرون. وتتولى مجموعة من الشركات، منها "إكسون" و"شل" و"إلف"، تنمية هذه الحقول، وتخطط لحفر حوالي 300 بئر لإنتاج ما مقداره 225,000 برميل نفط يومياً. وسيؤدي هذا الخط إلى دعم حكومتي تشاد والكامبيرون المسؤولين عن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. ومن شبه المستحيل الوصول إلى المعلومات المتعلقة بهذا المشروع أو إشراك المواطنين في اتخاذ القرارات المتعلقة به. وفي عامي 1997 - 1998 قتل 180 شخصاً في منطقة دوبا، حيث أدت عمليات تطوير النفط إلى زيادة الصراعات بين الحكومة ذات الأغلبية المسلمة والمتمردين من المسيحيين والوثنيين المتمركزين في الجنوب. وقد أُلقي القبض على أحد أعضاء المجلس التشريعي في تشاد لانتقاده الفساد في المشروع المقترح، ثم أُدين "بإهانة وقذف رئيس الدولة".

كما انتقد البعض جهود البنك في برامج الإصلاح القضائي على أساس أنها توجه بدورها إلى دعم البيئة الاقتصادية لصالح القطاع الخاص، بينما تهمل قضايا أخرى هامة مثل فرص الوصول إلى العدالة. وفي دراسة عن برامج الإصلاح القضائي الذي يموله البنك في فنزويلا خلصت لجنة المحامين الأمريكيين لحقوق الإنسان إلى ما يلي:

تؤكد مبادرات الإصلاح القضائي التي يدعمها البنك على الفروق التي تميز بين ما يعد عناصر اقتصادية وعناصر غير اقتصادية في النظم القضائية. ويميل البنك إلى الاهتمام بالقوانين الاقتصادية والإجراءات المدنية، ولكنه يتجنب الخوض في القضايا والإجراءات المتعلقة بالعقوبات والكيانات القضائية التي قد تحمي الحقوق الدستورية عموماً ولكنها تعد غير ذات أهمية "مباشرة" للاقتصاد أو الاستثمار⁽¹⁰⁾.

لقد فشل البنك الدولي المرة تلو الأخرى في تحقيق الشفافية أو في تعزيز مشاركة المواطنين في تصميم مشروعاته وتنفيذها، واتسم تاريخه بالخروج السافر عن سياساته، مما دعا منتقديه إلى الشك في مصداقيته كداعية لحسن إدارة شؤون الحكم. وإذا كان التقدم المحرز في هذه القضايا واضحاً، فإن استمرار المجتمع المدني في رصد الحقوق والدعوة إليها مطلوب لضمان التقريب بين الخطاب الذي يستخدمه البنك والواقع العملي.

البنك الدولي ودعاة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

اعترف البنك نفسه بأن أفضل ما يجعله يمثل لسياساته هو وجود رقابة خارجية. وتتطوي تجربة المنظمات البيئية في الضغط على البنك لمراجعة نهجه القائم على فائدة كبيرة للدعاة المهتمين بضمان أن تعزز مشروعات البنك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بدلاً من أن تساهم في تدهورها.

ومن العناصر الهامة في جهود الإصلاح التي تبذلها المنظمات البيئية إقامة مجتمع مدني فعال يمتد عبر الحدود الوطنية، ويتألف من المنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية الشعبية في شمال أوروبا وجنوبها ووسطها وشرقها. وتتعاون الآن المنظمات الموجودة في هذه الشبكة الدولية مع الكثير من التحالفات الأخرى الأصغر حجماً، وإن كانت غير محكمة التنظيم – على نحو شبه يومي لتبادل المعلومات وشن الحملات عن المشروعات الإشكالية الممولة من البنك، وكذلك لحث المديرين التنفيذيين للبنك والحكومات المقترضة والمقرضة على تغيير سياساتهم.

وتستخدم المنظمات غير الحكومية في دول الشمال التوعية العامة والإعلام وحملات الضغط للتأثير على قرارات الدول المانحة المتعلقة بمشاريع وسياسات البنك الدولي ووزارات المالية والبرلمانات والكongرس. وفي كثير من الدول أدت هذه الحملات إلى إصدار تشريعات تخول الحكومة صلاحية دعم السياسات البيئية والديمقراطية من خلال بنوك التنمية متعددة الأطراف. وتحل المنظمات غير الحكومية في دول الجنوب والشرق موقفاً محورياً في الحملات الداعية للإصلاحات الديمقراطية مثل الوصول إلى المعلومات ومشاركة المواطنين والمساءلة، وتساعد الجهود التي تبذلها تلك المنظمات في صياغة السياسات البيئية والاجتماعية التي يجري وضعها. وقد عانت المنظمات غير الحكومية والحركات الشعبية، ربما بصورة أكثر مباشرة، من النتائج الفعلية لقروض البنك الدولي، وقامت بتوثيقها في نفس الوقت، ومن ضمنها الآثار البيئية والاجتماعية للمشروعات والإقراض الموجه للإصلاح الهيكلي.

وقد أدت الشبكات عبر الوطنية، جنباً إلى جنب مع دراسات الحالة الموثقة التي تتناول المشروعات الإشكالية، ومحاولات الضغط على صناع القرار، إلى إحداث بعض التغييرات الهامة في سياسات البنك

الدولي وغيره من بنوك التنمية متعددة الأطراف، أبرزها ما أدى إلى وضع سياسات بيئية واجتماعية، وسياسات الإطلاع على المعلومات وإنشاء "فريق التفتيش المستقل" (انظر الإطار الوارد أدناه).

التعرف على بيروقراطية البنك الدولي: يتطلب العمل الهادف لإصلاح البنك الدولي، سواء على مستوى المشروعات أو السياسات، قدرًا من الفهم لكيفية ممارسة البنك لوظائفه، وكيفية اتخاذ قراراته، والقنوات التي يمكن للمجتمع المدني أن يعمل من خلالها للضغط على البنك.

تعبة الجهود للتأثير على سياسات البنك الدولي

نموذج من سريلانكا

"الحركة الوطنية لاستصلاح الأراضي والإصلاح الزراعي" هي شبكة واسعة النطاق من المنظمات في سريلانكا؛ ومن بين الأنشطة التي تقوم بها التركيز على آثار سياسات البنك الدولي التي تتبعها الحكومة، وقد تمخض برنامج التكيف الهيكلي الذي بدأ تنفيذه في سريلانكا منذ عام 1977 عن آثار سلبية على حياة الفقراء وغيرهم من الجماعات المحرومة. وفي الفترة من 1990 إلى 1994 قامت الحركة بتنفيذ برنامج للتنوعية على مستوى سريلانكا بشأن هذه السياسات. وفي عام 1994، جمعت 150,000 توقيع مؤيد للتماس يقترح وضع سياسات اقتصادية واجتماعية بديلة لترحها على البنك الدولي والحكومة المنتخبة حديثاً.

وفي عام 1995 - 1996 وضع البنك توصياته للحكومة الجديدة بخصوص السياسات المتعلقة بالزراعة والاقتصاد، وهي سياسات كان من شأنها جعل الأوضاع أسوأ مما كانت عليه بالنسبة للفقراء. ومن بين ما أوصى به البنك: تخصيص ملكية موارد المياه، وتحرير سوق الأراضي وسحب مخصصات الدعم، فقامت الحركة بالتعاون مع منظمات أخرى بشن حملة ضد هذه المقترحات، وحظيت تلك الموضوعات بالمناقشة ضمن وسائل الإعلام، وأجرت الحركة حواراً مع الحكومة بشأنها. كما أجرت الحركة مباحثات مباشرة مع مسؤولي البنك الدولي وخبرائه، ولكن البنك والحكومة لم يعدلا من مقترحاتهما. ولكن في أعقاب الأزمة المالية الآسيوية اعترف جيمس وولفنسون مدير البنك الدولي بفشل سياساته ودعا إلى مشاركة المجتمع المدني في صياغة السياسات القطرية. وأرسلت الحركة الوطنية لاستصلاح الأراضي والإصلاح الزراعي رسالة إلى وولفنسون تلفت انتباهه إلى فشل البنك المتمثل في تجاهله للمقترحات البديلة التي كانت الحركة قد طرحتها. فأكد وولفنسون للحركة أنه سيتم دعوتها في المستقبل للمشاركة في اجتماعات التخطيط التي تعقد في الدولة لصياغة السياسات. ولكن هذا لم يحدث حتى الآن.

"وفي عام 1999، شنت الحركة الوطنية لاستصلاح الأراضي والإصلاح الزراعي حملة على مستوى القطر، بالاشتراك مع شبكة ضخمة من المنظمات الأخرى، للمطالبة بالشفافية والمكاشفة وإشراك المضارين في صياغة السياسات الاقتصادية، وتم جمع 300,000 توقيع مؤيد للحملة. ووجه جمع حاشد دعي إليه ممثلو البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ولكنهم لم يحضروا - التماس بهذا الخصوص. وتعمل الحركة الآن على حث الحكومة والبنك على إطلاع الجماهير على المقترحات التي تناقش في اجتماعات منظمات المعونة التي يعقدها البنك الدولي، وعلى مناقشتها في البرلمان.

هيكل البنك

للبنك الدولي بنية بيروقراطية معقدة، بها حوالي 7000 موظف يعملون في واشنطن وفي معظم الدول التي يقرضها البنك. ولكي نفهم من المسؤول عن عمليات البنك في دولة ما، أو عن مشروعات بعينها أو

عن سياسات العمليات أو البحوث أو القطاعات النوعية (القطاع الخاص والبيئة وقضايا المرأة والطاقة، الخ) أو العلاقات الخارجية، يمكن الرجوع إلى المصادر التالية المهمة للمعلومات:

- دليل إلى الشخصيات الهامة في البنك الدولي (Who's Who In the World Bank) الصادر عن معهد "الخبز من أجل العالم" عام 1999؛ ويساعد هذا الدليل الأطراف المعنية على التعرف على شخصيات هامة من طاقم البنك مسؤولة عن مناطق ودول وقطاعات بعينها، ويضم الدليل بيانات الاتصال بهؤلاء المسؤولين (الهاتف والفاكس والبريد الإلكتروني)، ويمكن الحصول عليه بالاتصال:

Bread for the World Institute

1100 Wayne Avenue, Suite 1000

Silver Spring, MD 20910, USA

Tel.: (1 301) 608 2400

Fax: (1 301) 608 2401

<http://www.bread.org>

- دليل مجموعة البنك الدولي (The World Bank Group Directory) ويحوي المعلومات اللازمة للاتصال بجميع العاملين بالبنك الدولي، وقوائم بالجوانب التنظيمية والوظيفية فيه، وقوائم بجميع المديرين التنفيذيين والدول التي يمثلونها، ويمكن الحصول عليه من العنوان التالي:

The World Bank Infoshop

701 18th Street, N.W.

Washington, D.C. 20433, USA

Tel.: (1 202) 473 2941

Fax: (1 202) 477 0604

<http://www.worldbank.org>

click on Publications

عملية صناعة القرار

بالرغم من أن مجلس إدارة البنك هو المسؤول عن إقرار جميع قروض البنك وسياساته، فإنه في الأساس يوافق بصورة تلقائية على المقترحات التي ترفعها له إدارة البنك. ولكي نفهم كيف توضع أولويات الإقراض، وكيف تنشأ ملامح المشروعات، وللتعرف على إمكانيات مشاركة المواطنين في هذه العمليات والتأثير فيها يمكن الرجوع للمصادر الرئيسية التالية للمعلومات:

- استراتيجية المعونة القطرية: تتفاوض كل دولة على برنامج الإقراض الخاص بها مع البنك في حالة الاستراتيجية التي تتراوح مدتها بين ثلاث وست سنوات، وتسجل هذه المفاوضات في صورة وثيقة استراتيجية المعونة القطرية. ومن المفيد هنا الإطلاع على المصدر التالي:

- من الذي يصوغ مستقبل بلدك؟ دليل إلى سبل التأثير على استراتيجيات المعونة القطرية للبنك الدولي

(Who Shapes your Country's Future? A Guide to Influencing the World Bank's Country Assistance Strategies) يمكن الحصول عليه من معهد "الخبز من أجل العالم" الوارد عنوانه أعلاه

- دورة المشروع: يُصاغ كل قرض أو مشروع محدد في إطار استراتيجية المعونة القطرية وفقاً لسلسلة من الخطوات التي تتضمن أحياناً مشاركة المواطنين والتشاور معهم. ويمكن الحصول على المعلومات الخاصة بدورة المشروع من مركز معلومات البنك وكذلك عبر موقعه على شبكة الإنترنت.

- موافقة مجلس إدارة البنك: بمجرد صياغة مشروع القرض، يُحال الاقتراح الخاص به على المجلس التنفيذي لإقراره. ويمكن للمواطنين أن يؤثرُوا على عملية صنع القرار في المجلس باستخدام استراتيجيات الدعوة لحقوق الإنسان في المرحلة المبكرة لعملية اتخاذ القرار داخل المجلس التنفيذي.

الحصول على المعلومات

بعض وثائق البنك المتعلقة بالمشروعات والسياسات متاحة للإطلاع العام. وللعثور على الوثائق المتاحة، انظر المصادر التالية:

سياسة البنك الدولي فيما يتعلق بالكشف عن المعلومات (البنك الدولي يناير/كانون الثاني 1994) والسياسة التنفيذية 17.50: الكشف عن المعلومات المتعلقة بعمليات البنك (البنك الدولي، 1993).

وهناك وثائق أخرى مفيدة متاحة على موقع البنك على الإنترنت ومركز معلوماته. ويمكن الرجوع إلى "مجموعة الأدوات بمركز معلومات البنك" لفهم نوعيات الوثائق التي يصدرها البنك، وأهميتها ومدى توافرها، ومعرفة الوثائق غير المتاحة للإطلاع العام على الرغم كونها تحتوي على معلومات هامة.

المؤلف: كاي تريكل

الهوامش

- (1) International Bank for Reconstruction and Development Articles of Agreement (as amended effective 16 February 1989), Article IV, Section 10.
- (2) World Bank. Development and Human Rights: The Role of the World Bank. (Washington, D.C.: 1998), 4.
- (3) The World Bank Annual Report (1998), The International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank.
- (4) Development and Human Rights, note 2.
- (5) Jeff Bollinger, "Old Policies of Repression Linger," The Los Angeles Times, 7 August 1998.
- (6) Development and Human Rights, 4. See also Daniel D. Bradlow, "The World Bank, the IMF, and Human Rights," Transnational Law and Contemporary Problems 6, no. 1 (Spring 1996): 48-89.
- (7) World Bank. Resettlement and Development: The Bankwide Review of Projects Involving Involuntary Resettlement 1986-93 (April 8, 1994).
- (8) For an articulation of three essential indicators that can help determine if a Bank-financed operation will promote human rights, see Bradlow, note 6 above. These are (1) the level of public participation in the operation; (2) the expected impact of the operation on human rights; and (3) the degree of public accountability of the decision-makers in the specific operation.
- (9) David Gillies, "Human Rights, Democracy and Good Governance: Stretching the World Bank's Policy Frontiers," in The World Bank: Lending on a Global Scale, Jo Marie Griesgraber and Bernhard G. Gunter, eds. (Pluto Press with Center of Concern, 1996).
- (10) Halfway to Reform: The World Bank and the Venezuelan Justice System (New York: Lawyers Committee for Human Rights and the Venezuelan Program for Human Rights Education and Action, 1996).